التحولات السياسية للأنظمة في المثلث العربي
(عراق – سوريا – لبنان) ومدى قوة تأثيرها في العالم العربي

م.نسرين احمد عبدالله- الكلية التقنيه الهندسية-كركوك-الجامعة التقنية الشمالية

الملخص:

إنَّ نظرية التحولات الأساسية التي تشهدها بنية العلاقات الدولية، من منظور النظام الدولي، والتي كانت تسمى بالتحولات المهمة التي من شأنها إدخال عدد من المفاهيم أو النظريات التي كانت تخص الدول اصبحت في الاونة تحولات سياسية ذات تأثيرات سلبية اكثر ماتكون ايجابية،كونها مؤثرة جدا في رسم السياسة الداخلية والخارجية،وفي الاون الاخيرة شاهدنا رد الفعل في الساحة العراقية ،فارتاينا ان نكتب بحث عن مداخلة الانظمة في المثلث العربي (سوريا –عراق–لبنان)،وذلك لوضع مفاهيم لحلول معينة تعاني منها هذه الدول والتركيز على المسبب الرئيس في خلق الازمات لهذه الدول واولها العراق ودوره في الساحة،كما تؤثر هذه التغيرات على سيادة ومستقبل الدوله ،فكان عنوان البحث هو التحولات السياسية للأنظمة في المثلث العربي (عراق – سوريا – لبنان) ومدى قوة تأثيرها في العالم العربي، وقد قمنا بتقسيم البحث الى مبحثين،ففي المبحث الأول: قمنا بدراسة مفهوم النظام السياسي،وفيه مطلبن، وفي المبحث الثاني: آلية التحولات الخاصة بالأنظمة السياسية في المثلث العربي،ويحتوي على مطلبين، وفي المبحث الثالث: صور الانظمة الديمقراطية في المثلث العربي ومدى علاقة بعضها ببعض، وأسباب تحولاتها في وقت واحد،ويحتوي على ثلاث مطالب ،ومن ثم وضعنا خاتمة للبحث مع اهم النتائج والتوصيات ،ومن ثم فهرسة للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية:(التحولات السياسية– المثلث العربي– الانظمة السياسية– الوطن العربي).

Political transformations of regimes in the Arab triangle Iraq - Syria - Lebanon) and the extent of its strong influence in the) Arab world

Nisreen Ahmed Abdullah - College of Technical Engineering

Kirkuk - Northern Technical University

Abstract:

The theory of the fundamental transformations taking place in the structure of international relations, from the perspective of the international system, which were called important transformations that would introduce a number of concepts or theories that concerned countries, have recently become political transformations with negative rather than positive effects, as they are very influential in shaping Internal and foreign policy. Recently, we saw the reaction in the Iraqi arena, so we decided to write Research on the intervention of the regimes in the Arab triangle (Syria - Iraq - Lebanon), in order to develop concepts for specific solutions that these countries suffer from and focus on the main cause of creating crises for these countries, the first of which is Iraq and its role in the arena, as these changes affect the sovereignty and future of the state, so the title was The research is about the political transformations of the regimes in the Arab triangle (Iraq - Syria - Lebanon) and the extent of the strength of their influence in the Arab world. We have divided We divided the research into two parts. In the first section: We studied the concept of the political system, which includes two demands. In the second section: the mechanism of transformation of political regimes in the Arab triangle, which contains two demands. In the third section: images of democratic systems in the Arab triangle and the extent of the relationship between them. Some of them, and the reasons for their transformations at the same time, and it has three demands, then we conclude the research with the most important results and recommendations, then index the sources and references.

Keywords:(political transformations – the Arab triangle – political systems – the Arab world).

مقدمة:

عند الرجوع إلى يقول علماء السياسة فإننا نجد أن هناك وجود لوظائف كبيرة لها علاقة خاصة بالمدخلات المختصة بالسياسية وخاصة مسألة التجنيد السياسي وكذلك التعبير عن المصالح المهمة والمصالح المختلفة الخاصة بالأفراد وبالنظم وذلك بشكل عام ولا شك أن القيام بعملية تجميع تلك المصالح ومن أجل استمرارية العلاقات السياسية أيضًا، ومن غير شك فإنه توجد وظائف خاصة لها علاقة بالمخرجات وبالنواتج التي تضم عملية صنع القانون وكذلك القيام بتطبيعه وعملية التقاضي التي تدخل في داخل إطار أعمال القضاء.

ونجد بأن الدولة وكذلك النظام المسيطر هي التي تقوم بوضع القانون الذي تسير عليه في سياستها، والذي يكون ملزم لجميع أفراد الشعب، وكذلك هي التي تقوم بتطبيقه وهي التي تطبقه في المحاكم المختلفة، أي أن الدولة هي التي توجد كل الوظائف التشريعية وكل الوظائف التنفيذية كذا الوظائف القضائية، والتي كانت مختصة بخدمة المجتمع وخدمة الدولة، وتلك الوظائف جميعها ترتبط بوظيفة خاصة بالتواصل وبالاتصال السياسي المستمر، والسبب في ذلك هو أن القائمين بها جميعها بحاجة مستمرة لعملية التواصل وعملية الاتصال، وهي التي ترتبط بينهم أنفسهم أو بينهم وبين المواطنين الآخرين، والسبب في ذلك هو خدمة المصلحة العامة وخدمة المصلحة الخاصة للدولة وللأفراد والخاصة بتحقيق الأهداف السياسية للنظام القائم، وجميع تلك الجوانب تؤكد على الأهمية الخاصة للدور الذي يؤديه الاتصال بالنسبة للنظام السياسي وبيان مدى اعتماده عليه في الوصول للغاية التي يسعى إليها، وذلك لأن الاتصال هو الذي يؤدي لوجود تلك الوظائف وبالتالي يعمل على استمرارية عملها، وبالتالي فإنه هو أساس استمرارية وجود العلاقات بينها.

ونجد بأن السلوك السياسي وله العديد من المستويات، وأول تلك الأمور هو القيام بعملية تقييم القرار الذي يصدر عن فرد أو أفراد من أجل خدمة مصلحة عامة أو مصلحة خاصة، وبعد ذلك القيام بتقييم للشخص الذي يأتي بقرار ويعمل على اتخاذه، والعمل على وجود نوع من الولاء أو نوع من الولاء للقائد أو للشخص المسؤول وفي حالة الوصول لمثل هذا الوضع الذي ليس بالضرورة أن يكون جماعي حتى يصل إلى أعلى مستوى من السلوك السياسي،

وهذا هو الولاء الوطني الذي يعتبر فرض على الجميع ولأجل هذا الولاء فإننا نضحي بالذات وأيضًا نتخلى عن المطالب وعن المصالح الشخصية وكذلك المصالح الفردية وذلك من غير أية مناقشة أو تساؤل، فيما عدا الأوضاع الشاذة والتي لا يهتم فيها الأفراد بهذا الجانب، وفي هذا الوقت يظهر لنا جليًا ما أطلق عليه الرأي العام والذي يعتبر سلوك لفظي وهو ما يعتبر ممثل للقوى السياسية هذه القوى التي لها الأثر الكبير المميز على النظام السياسي، ولا شك أن أهم الجوانب والطرق التي يمكن أن تساعد على التعبير عن الرأي العام هي العمليات الاتصالية المختلفة والتي تحدث وسائلها العديدة التي تعمل على إنجاحها.

ونجد أنه وفي أي مجتمع من مختلف المجتمعات نجد أن القدرة السياسية تتوقف على أن تتمكن من المحافظة على الوجود لنظام فعال ولنظام مجدي ومؤثر، وكل هذا الذي ذكرناه يتوقف على مدى كسب الثقة والتعاون والتأييد للسكان الخاصة بالأهداف السياسية العامة، ولا شك أن تلك القدرة في معظم الأوضاع محددة، حيث أن النظام السياسي يقوم على الحشد والجمع للمعلومات وهذه هي التي تعتبر هامة وبشكل ضروري لأجل الوصل للهدف المنشود، وتلك العملية لا شك انها تتم وتحدث من خلال الاعتماد على المراكز وعلى القوى البشرية والتي تقوم بصنع القرار، وفي آخر الأمر فالقرارات القرارات التي تصنع والتي تتحول بعد ذلك إلى وحدات تقوم بعملية ترجمة للأوامر وللقرارات التي تعتمد على عملية التوجيه وعملية التحكم في الوحدات الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. ومن تلك القرارات لا بد من ملاحظة مسألة هامة وهي التغذية المرتدة باعتبار أنها مدخلات جديدة لرجع الصدى، أي أن القرارات التي قررت من الممكن أن تكون مهمة وذلك لأجل إعادة عملية ضبط وتعديل الاتجاه الجديد.

والاتصال يعتبر هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العملية السياسية، فمن خلال بيان مقدار فعاليته يكون مقدار وقوع الخطأ في عملية اتخاذ القرارات والتي تعتبر هي أعلى جوانب الاهتمام وأعلى جوانب الرعاية في العمل السياسي، وحيث أن الاتصال هو الذي يعمل على ايجاد وتحقيق للترابط وللعلاقة في المجتمع، وهو الذي يعمل على إزالة العقبات التي من الممكن أن تقف أمام عملية الانخراط في العمل السياسي.

فهو الذي يربط بين بنيات المجتمع المختلفة ومن غير وجوده فإننا نجد بأن جميع قوى المجتمع تتجه نحو اتجاهات متضادة ومختلفة عن بعضها البعض، وهو ما يؤدي لتأخر المجتمعات وهو كذلك ما يؤدي لإعاقة التطور وكذلك على التقدم السياسي وبالتالي ففي مثل هذا الوضع تأتي مهمة الاتصال الذي يؤدي دور فعال في خلق اتفاق وخلق

إجماع حول المبادئ والعادات والقيم الأساسية في حياة المجتمع، وهو ما يساعد على وجود فهم مشترك وأبعاد خاصة بالاختلافات الاجتماعية، وهو الذي يعمل على التنمية لروح التعاون والانتماء وكذلك زيادة الطاعة وزيادة الولاء بين جميع أفراد المجتمع من جهة، وكذلك بين المسؤولين في الدولة[١]

أهمية البحث

تأتي الاهمية الخاصة بهذا الموضوع لأهمية التداعيات الخاصة بصعود العديد من الدول الإقليمية المتوسطة في داخل ال[٢]منطقة الواقعة في منطقة أفغانستان حتى دولة لبنان، والتي تضم كلًا من تركيا وإيران، ومدى التداعيات الخاصة بذلك على الإقليم ككل، خاصة في حالة عقد شراكة بين كلا قوتين، وبيان مدى الاثر المباشر على المثلث العربي، وعلى القوة المتوسطة الأخرى في الإقليم، وبيان مدى هو الاستجابة للقوى العظمى للصعود أو للشراكة المحتملة فيما بينهما، وهذا هو ما يكون له التداعيات الكبرى على المنطقة التي لا بد من دراستها بشكل فيه عناية خاصة مع تأثيراتها على القوى المتوسطة الأخرى.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة البحث لرصد التفاعلات الكبيرة في القوة بين المثلث الإقليمي السعودية وبين كلًا من تركيا وكذا إيران، وبيان مدى تداعيات ذلك على النظام الإقليمي، ومن الممكن أن تتم صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما هي التداعيات الخاصة الصعود الإقليمي لإيران وكذا تركيا على المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن ذلك الأسئلة البحثية التالية:

ما هي تداعيات الثورات العربية على المثلث العربي ؟

منهج البحث

نجد أن منهج تحليل النظم هو النهج الذي يناسب التحليل الخاص بالتفاعلات بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبين الدوائر الخاصة، وكذلك الاقتراب الكبير من أجل تحديد دور الدول الثلاثة في الإقليم.

فرضية البحث

الفرضية البحثية تتلخص في أن القوى العربية المتوسطة والتي تصعد في الإقليم بين كلًا من إيران وتركيا وبناء على المقدرات الحاصلة بين الدولتين والقوى المتوسطة الأخرى كالسعودية وكمصر، والتحولات الكبيرة في العلاقات

العلاقات الأمريكية والإيرانية، وما قد تلاه من محاولات عقد شراكة تركية وإيرانية، وهذه هي ما سيكون لها تداعيات كبيرة على المنطقة الممتدة من أفغانستان للبنان.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي ومفهومه

المطلب الثاني: الأنظمة السياسة والتأثيرات الاقليمية عليها في المثلث العربي

المبحث الثاني: آلية التحولات الخاصة بالأنظمة السياسية في المثلث العربي

المطلب الأول: التأثيرات الخارجية وأثرها على إحداث التغيير

١-الدول المجاورة- مصالحها – وأدوارها- أيدولوجياتها

٢-الدول الأوربية والدول العظمى- مصالحها- وأدوارها – وطريقتها في افتعال الأزمات

المطلب الثاني: التأثيرات الداخلية وقدرتها على إحداث تحول سياسي

١- مفهوم الديمقراطية عند العرب – صور تطبيقاتها في العالم العربي

٢- أيدلوجية المذهب المتعدد -١-العنصر ٢-اللون ٣-الفكر ٤-الطائفة ٥-الحزب

المبحث الثالث: صور الانظمة الديمقراطية في المثلث العربي ومدى علاقة بعضها ببعض، وأسباب تحولاتها في وقت واحد

المطلب الأول: النظام السياسي في العراق – أسباب التحولات ومسارها

المطلب الثاني: النظام السياسي في سوريا – أسباب التحولات ومسارها

المطلب الثالث: النظام السياسي في لبنان – أسباب التحولات ومسارها

الخاتمه

النتائج

أهم توصيات البحث

فهرس المصادر والمراجع

المبحث الأول

مفهوم النظام السياسي

المطلب الأول

تعريف النظام السياسي ومفهومه

يعتبر التحديد الخاص بمصطلح مثل مصطلح (النظم السياسية) من الأمور التي لا تعد سهلة في الواقع العملي وذلك لأنه وفضلا عن صعوبة الوصول لتعريف دقيق خاص بالنظام السياسي، وذلك يكون غما بسبب ما يثيره المصطلح الخاصة السياسة من الغموض(٣)

وعند الرجوع إلى عبارة (النظم السياسية) فإننا نلاحظ أنها تتكون من كلمتين، هما: (نظم) و (السياسية)، والنظم عبارة عن جمع نظام، والنظام هو عبارة عن ترتيب الأمور على نحو معين، من أجل تحقيق أهداف محددة، والتي تتركز على افتراضات للنظام System داخل النظرية العامة للنظم، على يأتي(٤)

١- النظام مجموعة من الأجزاء المترابطة.

٢-أجزاء النظام تتفاعل بين بعضها البعض.

٣- كل جزء من أجزاء النظام يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال عن غيرها

وعلى أساس تلك الافتراضات التي يكون النظام هو عبارة عن وسط مترابط وهذا يعد نتيجة لسبب أو لمدخل Input نحو مخرج(٥)

وأما بالنسبة للسياسة فهي صفة مشتقة من كلمة السياسة، وهي تتضمن استخدام للسلطة من جانب الحكام وذلك لأجل يتمكنوا من قيادة من يسوسون من المحكومون تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع(٦)

السياسة في اللغةً:

هي القيام على الشيء بالقدر الذي يصلحه، فالوالي يسوس الرعية

وقد ورد في الحديث الشريف: "**كانت بنو إسرائيل يسوسهم أنبيائهم**"، أي: تتولى أمورهم

لكن مدلول مصطلح السياسة هو مصطلح يختلف في لغة القانون بالإضافة إلى عدم اتفاق الفقهاء على معنى واحد لها وبالتالي فإنه في حالة ما إذا استخدمت أول مرة للتعبيرات القانونية التي كان لها معان عديدة:

فإنها تستخدم في بعض الأحيان بمعنى المواطن الفرد وفي بعض الأحيان الأخرى تطلق على صفة المواطن وعلى حقوقه وعلى حياة المواطن وذلك من خلال اعتبار أنه مواطن.

ومن الممكن أن يقصد بها حياة رجل الدولة وعن اشتراكه في الشؤون العامة، وفي الكثير من الأحيان ما تفهم بمعنى الاجراءات التي تقوم السلطة العامة باتخذاها، أو من خلال دستور الدولة ومن خلال نظام الحكم فيها وبالرغم من ذلك فإنه يوجد قدر من الاتفاق على ان السياسة تتعلق بالسلطة داخل الدولة من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع: فتنظيمها الدولة وتنظم أشكال ممارستها وتنظك كذلك عملها ومجالات النشاط الخاصة به ولذلك يكون النظام السياسي على أساس جانب شكلي، وهو بمثابة نظام للدولة ويتضمن تنظيم للحكم فيه وفي نشاط حكامها[٧]

إلا أن نشاط السلطة قد تطور في العصر الحديث إلى أن أصبح الجانب الموضوعي معيار أساسي خاص بتعريف النظام السياسي[٨]

وبالرغم من ما تقدم فإنه توجد العديد من التعاريف التي قد قدمت من قبل الفقهاء ومن قبل المختصين ومن قبل المهتمين للنظام السياسي، وكما يأتي:

فهو محصلة للظروف ومحصلة كذلك للمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي واتخاذ قرارات ملزمة بالمجتمع بشكل كلي[٩]

أو من الممكن يكون التعريف أنه مجموعة من القواعد ومجموعة من الأجهزة التي تكون متناسقة والتي تكون مترابطة فيما بينها وبين بعضها، وقد تبين نظام الحكم من خلاها، وكذلك الوسائل التي تمارسها وتستخدمها السلطة والتي تستخدمها أهدافها وطبيعتها وبمركز الفرد منها وبضماناتها قبلها، وهي كذلك تحدد العناصر الخاصة بالقوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وعن كيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها[١٠]

وجدير بالذكر أن عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة عند الدكتور ثروت بدوي لم تكن من طبيعة واحدة بل إنها تكونت من طبائع مختلفة: طبائع قانونية وطبائع اقتصادية وطبائع اجتماعية، وهي ترتبط مع بعضها البعض ارتباطا وثيق يكون منها مجموعة متناسقة ومتفقة واذا كانت النصوص الدستورية لا تحقق مثل هذا الارتباط فالعرف كفيل بتحقيقه.

وظائف النظام السياسي:

وهذا النظام يؤدي للوظائف الآتية[١١][١٢][١٣]

١-تحديد أهداف المجتمع وتحديد الدولة التي تتركز حول الرفاهية وحول الأمن.

٢-التعبئة لطاقات المجتمع والعمل على ضمان مشاركة الأبناء لتحقيق الرفاهية وتحقيق الأمن.

٣-العمل على دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع، أو توحيدها من أجل تعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وضمان تحقيق أهدافها.

٤-المطابقة بين كلًا من الحياة السياسية مثلما هي الممارسة الخاصة بالقواعد القانونية والقواعد السياسية الرسمية بمعنى أضفاء المشروعية على العملية السياسية وعلى النظام السياسي ككل.

٥-العمل على تحقيق العدالة وتحقيق المساواة بين المواطنين.

المطلب الثاني

الأنظمة السياسة والتأثيرات الاقليمية عليها في المثلث العربي

يلعب نظام الحكم السياسي دور مؤثر وكبير على صعود المثقف في المرواز الاجتماعي، وبالتالي فإذا كان شمولي ويمثل حزب واحد أو شخص حاكما (وطاغية) فالمثقف الوحيد الذي يرتقي في داخل البرواز الاجتماعي هو شخص له السلطة التي تم تجنيده لخدمة مصالح السلطة وليس للمصلحة العامة إلا أن الارتقاء هذا من الممكن أن يكون موصوم بالتحيز وبعدم الصدق في مسائل الأفكار وكذلك عدم الموضوعية في الطرح بشكل مبرر وملمع ومجمل لسلطة الحكم، وأما إذا ما كان نظام الحكم ليبرالي ويعتمد على المنافسة الحرة وعلى المراقبة الشعبية كذلك (من قبل مجالس شعبية أو من قبل مجالس برلمانية أو مجالس بلدية) فالمثقف الذي لا يخدم المصلحة العامة لا شك أنه يجد صعوبة في الارتقاء على النمط أو السلوك الاجتماعي[١٤]

ومنذ الغزو الأمريكي لدولة العراق وما تابعه من ثورات للربيع العربي، فقد تدخل للمنطقة الممتدة من دولة باكستان شرقا ومن تركيا من ناحية الشمال ومن مصر من ناحية الغرب ومن اليمن من ناحية الجنوب وهي المنطقة التي تسمى بمنطقة الشرق الأوسط، في حالة من الإعادة للترتيب للمناطق التي لها نفوذ داخل الدول سواء القوى الكبرى أو حتى القوى الإقليمية عن طريق الصعود والهبوط لها كذلك فإنه يتهددها وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي كله وذلك حتى يتحول لدوائر جديدة.

وهنا تبرز على الساحة قضية خاصة التي هي المنافسة الإقليمية بين الدول المتوسطة القوة، ولحدودها وكذا في أنماطها وكذلك ما قد يتضمن عليها من تأثيرات على شكل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وهي التي تبرز دور القوى والتي من الممكن أن توصف على أنها قوى ما بين ثوى متوسطة وصاعدة وهي التي تمتلك مقومات القوة، والتي تطمح للعب دور أكبر مما يتاح لها في الإقليم، ومستغلة تصاعد مؤشرات قوتها في الفترة الأخيرة، والتي على رأسها كلًا من تركيا وإيران، وعلى الجانب الآخر فتظل قوى إقليمية متوسطة تمر بمراحل من الهبوط في منحنى قوتها القومية، كالدولة المصرية؛ وهذا هو ما له أثر كبير على إعادة تشكل النظام الإقليمي دولة في منطقة الشرق الأوسط

وفي هذا البحث سنركز على القوى الإقليمية الثلاثة، كالسعودية وكإيران وتركيا والتفاعلات بين القوة فيما بينها وبين بعضها:

مفهوم القوة الإقليمية:

القوة الإقليمية هي الوحدة الدولية والتي تمتلك قوة وقدرة على التأثير داخل حدود الإقليم، حيث أننا نجد أنها تشابه القوى الكبرى داخل النظام الدولي لكن فقط على مستوى الإقليم التي تتبعه، ونجد بأن الفرق بين القوة المتوسطة التقليدية وبين القوة الصاعدة الإقليمية لفكرة الامتلاك للوحدة الدولية وللقدرة على أن تقود في الأساس، ونحن نجد أن القوة الإقليمية الصاعدة تتمتع بتلك المهارة وكذلك القوة المتوسطة التقليدية التي تفتقد لعنصر القيادة.

المحور الأول: التحولات في الاستراتيجية الإقليمية للسعودية

المحور الثاني: تفاعلات القوة السعودية الإيرانية

المحور الثالث: تفاعلات القوة السعودية التركية

المحور الرابع: التفاعلات الإقليمية بين مثلث النفوذ وتداعياتها

المحور الأول: التحولات في الاستراتيجية الإقليمية للسعودية:

المملكة العربية السعودية تخوض في ظل تلك الأثناء عملية بل عمليات واسعة لإعادة النظر في السياسات الخارجية، وفي أولويات أمنها القومي وذلك في أعقاب من التحول الذي يطرأ على المنطقة مثل كل الأعقاب الخاصة بالتقارب

الحاصل بي أمريكا وبين الإيراني، وتوجد حوالي أربعة أسباب رئيسة تجعل السعودية تحدث نقلة كبيرة في رؤيتها الاستراتيجية وفي سياستها الخارجية، هي:

-التحول الداخلي في الأسرة الحاكمة مع الاستعداد من قبل الجيل الثالث لأن يتولي الحكم والمخاوف الخاصة باندلاع قلاقل داخلية بسبب التحولات الإقليمية الكبيرة في المنطقة وكذا الدولية وزوال النفط باعتباره مصدر قوة استراتيجية للمملكة؛ فتشير تقارير لأن المملكة ستصبح مستوردة للنفط في حلول العام ٢٠٣٠.

وكذلك القلاقل الإقليمية خاصة بعد الربيع العربي وهي تلك التي قوضت الأنظمة الاستبدادية والتي قد نشأت في حقبة ما بعد التحرر من الاستعمار ومن المخاوف التي لها الأثر الكبير على الداخل السعودي.

ولذلك فإن المملكة العربية السعودية ترصد كل تلك التحولات الإقليمية وكل تلك التحولات الخاصة باستراتيجيات القوى الكبرى قبل إيران، وهذا بلا شك يعضده آراء كبار المخططين الاستراتيجيين وكبار المحللين القريبين من صنع القرار الأمريكي[١٥]

التحولات التي طرأت على الاستراتيجية السعودية:

لا شك أنه قد حدث نوع من التحول في السياسة الخارجية السعودية في الفترات الأخيرة المتتابعة، وقد بدأ هذا من خلال الشكوى العلانية من السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة من أجل العمل على إقناع واشنطن بالتغيير لما يرونه مثل مسارها الخاطئ وذلك بحسب تقرير كان ونشره معهد واشنطن للدراسات الشرق أدنية، وجاء إعلان الأمير بندر بعد عدة أيام من القرار الصادر من المملكة المفاجئ والتي قد رفض المقعده من خلال مجلس الأمن الدولي[١٦]

المحور الثاني: تفاعلات القوة السعودية الإيرانية:

الامتداد التاريخي للإمبراطورية الفارسية:

تعد دولة إيران من أهم المفاتيح الهامة لإيران وهي المفتاح الرئيسي للدائرة النفطية التي تحيط بالبحر قزوين والجمهوريات السوفيتية السابقة، والتي كان لها أصول فارسية وهي بلا شك غالبية شيعية ومن غير شك فإن إيران بمثابة معبر لدول منطقة بحر قزوين وأوروبا، كذلك فإن إيران من الممكن أن تكون أداة هامة خاصة باحتواء روسيا لكونها بديل هام للنفط وللغاز الروسيين إلى أوروبا عن طريق تركيا، وهذا هو ما بدأ يتشكل بالفعل في إطار محورمن التعاون الجديد بين أنقرة وبين طهران، وخلع إيران داخل التحالف الروسي الصيني من الممكن أن يضعف

هذا المحور الذي يشكل أزمة للولايات المتحدة في مختلف أولويات الأمن القومي على اعتبار أيضًا عضوين دائمين في مجلس الأمن، ولذلك فإن إيران تحمل أهمية استراتيجية كبرى خاصة بالولايات المتحدة.

ولا شك أن إيران لها نفوذ كبير في أفغانستان مع الأخذ في الاعتبار التنوع العرقي داخل البلاد، وقد حسنت طهران العلاقة بينها وبين أفغانستان في السنوات السابقة عن طريق الأقلية الفارسية التي لديها هناك، وقد قامت بدعم حكم كرزاي وقامت كذلك فإنها قد طورت العلاقات مع العناصر الخاصة طالبان ومع الانسحاب الأمريكي من قبل أفغانستان وتحسين علاقاتها مع إيران . مع الوضع في الاعتبار التنسيق السابق بين الجانبين لإسقاط طالبان . فمن المتوقع أن ينسق الأمريكيون والإيرانيون معا من أجل احتواء المليشيات الإسلامية السنية في أفغانستان لتحقيق مصالح الطرفين.

والولايات المتحدة لا شك قد أوقفت الدعم للمقاتلين السوريين لأجل تجنب إغضاب إيران في المحادثات السرية بينهما وهي التي قد جرت في عمان، وما يزيد من غضب السعوديين وأنهم قد رأوا أن إيران تكاد تكسر العزلة الإقليمية فبعدما تأثرت بأدبيات روحانية فإنها قد عدد من دول الخليج الأخرى وكذلك تركيا وهي التي قد عرضت شراكة استراتيجية مع إيران في مجالات النفط ومجال نقله منخلال أنابيب تركية إلى أوروبا وما سيتلوه ذلك من فرص تجارية كبيرة مع دول الخليج وتركيا في حالة ما إذا ما تم حل قضية النووي الإيراني.

ولذلك تشعر السعودية بقلق كبير للأحداث في العراق وفي سوريا وفي لبنان وفي تداعيات التدخل الإيراني وكان ذلك لأول مرة حيث أنه قد أصبح لدولة إيران قوات عسكرية بأعداد كبيرة في تلك البلدان.

المحور الثالث: تفاعلات القوى السعودية التركية:

على الرغم من الترحيب الأولي من الشعوب ومن الحكومات التي في المنطقة من أجل العودة للاهتمام التركي الخاص بالشرق الأوسط وقد عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية والعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وذلك بين كل الدول العربية إلا أن الهوة نجد أنها اتسعت بين الأنظمة العربية من ناحية وبين تركيا من ناحية أخرى خاصة بعد ثورات الربيع العربي، وذلك بعد الوضوح الخاص بخطورة نموذج يسمى بالإسلام السياسي على أنظمة، وهذا هو ما أنهى التقارب التركي الخليجي بشمل خاص؛ وقد جمدت الإمارات العديد من الصفقات التجارية مع الجانب التركي

والعديد من المشروعات الكهربائية وذلك بقيمة ١٢ مليار دولار، وقد أشارت بعض المصادر لحدوث توتر كبير بين كلًا من تركيا وبين بعض دول الخليج وهو ما يعد أحد الأسباب المحتملة التي قد تدفع لإلغاء المشروع.

المحور الرابع: التفاعلات الإقليمية بين مثلث النفوذ وتداعياتها:

تشير المعطيات السابقة لدخول المنطقة في إعادة ترتيب شاملة ولأجل إعادة رسم لدوائر النفوذ على الأرض، وأن القضية السورية ستكون محورية في رسم تلك الدوائر الجديدة، ولا شك أن صراع النماذج سيكون مؤثر في إدارة تلك التفاعلات الإقليمية.

أولاً: على الصعيد الداخلي:

القدرة الكبيرة لدى روحاني ومدى البراجماتيته التي تسمح له بالعقد للعديد من الصفقات مع تركيا وتقليص العديد من المساحات المذهبية على اعتبار أنها أداة من أدوات سياسة إيران الخارجية، والقفز نحو الخلافات المذهبية لأجل العمل على تحقيق نوع من المصالح المشتركة وذلك لكل دول المنطقة، وقدرته كذلك على الإقناع في داخل الدولة الإيرانية وذلك بتوفير العديد من الزخم الشعبي المناسب لها من أجل مواجهة نفوذ كل من الحرس الثوري وكل من المرشد الأعلى.

ثانياً: على المستوى الإقليمي:

لا شك أن الصراع في سوريا وكذلك القدرة لدى الأطراف على الوصول للحلول التفاوضية والتي تمثل مكسب لكل طرف من الأطراف، وبالتالي يتم تعزيز لنفوذه في الداخل السوري وذلك على مستوى الإقليم.

والتأثير الخاص بالربيع العربي على الأنظمة الخليجية ومع الاستمرار في حالة من التدافع بين الشعوب وبين الأنظمة المختلفة من أجل النيل من قدرتها على التأثير وعلى المشاركة في أنظمتها السياسية.

المبحث الثاني

آلية التحولات الخاصة بالأنظمة السياسية في المثلث العربي

المطلب الأول

التأثيرات الخارجية وأثرها على إحداث التغيير

١-الدول المجاورة- مصالحها – وأدوارها- أيدولوجياتها:

أحدثت ثورات الربيع العربي، وفي فترة قصيرة زمنيا، تغييرات جوهرية في المنطقة العربية بعد الاطاحة ببعض الانظمة السياسية القديمة في المنطقة، كما شكلت ضغوطا متزايدة على انظمة اخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، وساهمت الى حد كبير في تحريك عجلة الاصلاحات المجمدة، ولو بشكل نسبي، في بعض الاقطار العربية وإن كانت مؤقتة أو بطيئة وطفيفة بعض الشيء.

ولا يتم استبعاد هنا المساهمة الخاصة بالثورات في الإعادة الخاصة بتشكيل المستقبل السياسي للمنطقة العربية برمتها، بالتالي فإنه من الممكن أن يكون هناك انعكاسات وهناك تداعيات كبيرة ومتواصلة خاصة بالوضع الإقليمي، وبشكل خاص فإن ما يتعلق بموازين القوى وموازين التحالفات وهذه هي التي فيها نفوذ للدول امؤثرة داخل الاقليم كإيران وكتركيا وكإسرائيل.

ولا شك أنه من الطبيعي أن يكون لهذا الأمر خطره والذي يحدث في المنطقة الحيوية والمنطقة الاستراتيجية، وأصداؤها وتداعياتها على الشأن العالمي، ونجد أن الولايات المتحدة تتابع ما يجري في المنطقة بشكل دقيقي وبحذر شديد، وهي كذلك تعمل مع حلفائها بالليل وبالنهار وفي السر وفي الغلن على تأمين المصالح الحيوية وعلى الحفاظ على نفوذها، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على دول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وفي روسيا وفي الصين.

وقد بات بشكل جلي بأن تداعيات ثورات الربيع العربي ولم تقتصر على الوضع السياسي في داخل العالم العربي بل كان هناك تأثيرات وانعكاسات كثيرة على النسق الاقتصادي والنسق الاجتماعي الذي سيلقي بظلاله على النسق الثقافي، وبالتالي فقد ألقت ثورات الربيع العربي بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس وذلك في أغلب الدول العربية، وكان ذلك في وقت واحد، وهو ما كان سبب لتراجع الأداء الاقتصادي مثما كانت نتيجة للميراث اقتصادي وكان مليء بالاختلالات الهيكلية المزمنة في كل القطاعات الاقتصادية، والتراكم في الديون، والزيادة المفرطة الخاصة بالعجز في الموازنات، والانتشار الكبير للبطالة بين الشباب[١٧]

وقد كشف البحث خاصة لقياس الآثار الاقتصادية للثورات العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن النمو الكبير في التدفقات الخاصة بالحوالات للبلدان في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وذلك في خلال العام ٢٠١١ وبنسبة ٢.٦%، وهذا هو المعدل الذي يعتبر الأبطأ بين كل المناطق المتقدمة وذلك بالنظر لحالة الغموض وعدم الاستقرار المدني والذي فجرتها الثورات العربية، وقد لاحظت الدراسة أن ما يزيد على نسبة ٢٥% من الحوالات التي

ترد لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو ما ينبع من بلدان مجلس التعاون الخليجي، ونجد بأنه قد بلغ إجمالي التدفقات الخاصة بالحوالات التي تصدر تصدر من قبل المملكة العربية السعودية ٦% من جملة الناتج المحلي لعام ٢٠٠٩م(١٨)

وقد كان لثورة أم مصر وتونس التداعيات الملحوظة الخاصة باقتصاد البلدين، وكان لصندوق النقد الدولي التقديرات الخاصة بالاقتصاد الخاص بالدولتين، وقد كان التباطؤ الخاص بالناتج المحلي الإجمالي وذلك بنحو ١% للبلدين في العام ٢٠١١، بعدما كان قد حقق نموا بواقع ٥% و٣.٧ % قبل الثورة في أوائل ٢٠١٠، وكان التأثير الأكبر قبل وبعد الثورات وبالتالي فقد طالت القطاعات الخاصة بالتصنيع وبالسياحة وبالاستثمارات الأجنبية، وقد تأثر معدل البطالة ومعدل التضخم بشكل سريع أمام الارتفاع المتوالي ونجد بأنه قد انخفض الإنتاج الصناعي في دولة تونس بواقع ١٣% في شهر يناير الماضي، وقد انخفضت السياحة بما يعادل ٧ % من الناتج الإجمالي المحلي، وذلك بواقع ٤٠ % في الشهرين الأولين من العام الحالي بينما في مصر نجد أنه قد انخفض عدد السياح بما يقارب ٨١ % في شهر واحد، وكان للتحويلات الخاصة بالعاملين في الخارج النصيب من التداعيات والاضطرابات، جيث أن عودة أكثر من ١٠٠٠ ألف عامل مصري من ليبيا نتيجة للأحداث هناك كان من شأنه أن يهوي بالتحويلات الخاصة بالمصريين العاملين في الخارج وقد عانى كذلك ميزان المدفوعات المصري، وحقق عجز يتراوح ما بين بين ١٠ و١٢ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (١٩)

فالحاصل هو أن مجمل العمليات الخاصة بالإصلاح على اعتبار أنها تغيير تتم ممارستها في الدول الديمقراطية بشكل وصورة دائمة وأيضًا من خلال قناعة تامة، حيث أنها تستهدف في المقام الأول الاشراك لأكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية وكذلك المعالجة لمكامن الضعف والمعالجة للخلل الذي من الممكن أن يعتري النظام السياسي كي يكون أكثر كفاءة وأكثر فاعلية للقيام بواجباته وبمهامة الأساسية، بينما نجد أن الدول التي تحكمها أنظمة دكتاتورية تتسم بالجمود السياسي، وذلك بالنظر لتغييب الإرادة الشعبية، وهذا هو أحد الموجبات الداخلية الخاصة بالثورات، وهي التي لا تعير أي اهتمام لعمليات الإصلاح السياسي إلا في الأوقات المتأخرة جدا، والتي تتم

وتحصل تحت وطأة الضغوط الشعبية أو الضغوط الخارجية التي تهدد النظام، بالتالي فإن النتيجة الطبيعية الخاصة بحالة الجمود السياسي هي الشلل التام أو الشبه تام في جميع الأنساق الاجتماعية، وذلك لما تتلاشى الفاعلية الخاصة بالنطام السياسي، والذي يترتب عليه في الغالب الخلق للعديد من الأزمات الداخلية، وكذلك عدم القدرة على حلها والتي ربما من الممكن أن تصف الدولة التي يديرها بالفاشلة أو الدولة شبه الفاشلة.

وقد صنف الباحث راجيف أرغوال البلدان المعنية بالربيع العربي لثلاثة أصناف:

الأولى: الدول التي تم التخلص فيها من النظام بنجاح كتونس ومصر وليبيا.

الثانية: التي لا زالت تدور فيها معارك طاحنة وغير محسومة بعد، مثلما هو الحال في سوريا.

الثالثة: البلدان التي دفع الربيع العربي الحكومات والحكام فيها لتعديل مسارهم[٢٠]

نماذج من الدول المتأثرة بالربيع العربي:

من بين تلك الدول التي تأثرت بالثورات العربية والتي بادرت كذلك بالقيام ببعض الاجراءات الاصلاحية الطفيفة والتي طالت بعض الأنساق الاجتماعية، بغرض احتواء الاحتجاجات التي اجتاحتها أو منع تكرارها[٢١]

المملكة العربية السعودية:

في يوم الخميس ٣ مارس آذار عام ٢٠١١م اجتاحت المملكة موجة من الاحتجاجات المتفرقة متأثرة بالاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ م وبخاصة الثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي والرئيس المصري وأدت هذه الثورات إلى أن قام شبان سعوديون بالمطالبة بإطلاق السجناء وإصلاحات سياسية واقتصادية وقد توعد الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز في خطابه في يوم الجمعة ٢٠١١/٣/١٨ م، بضرب كل من يحاول زعزعة استقرار المملكة.

وقد شملت هذه الاجراءات الاتي:

١- تخصيص ١١٠ مليارات ريال (نحو ٢٩ مليار دولار) لمساعدة العاطلين عن العمل.

٢-اعتماد دفعة قروض جديدة لبناء نصف مليون وحدة.

٣-إنفاق مليارات على رفع أجور الموظفين.

٥-إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

المملكة الاردنية:

لقد شهدت الأردن كذلك موجة من المظاهرات وموجة من المسيرات الاحتجاجية والتي قد انطلقت في مختلف أنحاء البلاد وذلك في مطلع العام ٢٠١١ م وكانت متأثرة كذلك بموجة من الاحتجاجات العربية العارمة والتي قد اندلعت في الوطن العربي كله في مطلع العام ٢٠١١ م.

وعلى وقع تلك الاحتجاجات أصدر الملك الأردني عبدالله الثاني قرارات، أهمها:

١-إقالة حكومة سمير الرفاعي التي تحكم البلاد منذ ٢٠٠٩.

٢-تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث العنف التي وقعت في مسيرة المسجد الحسيني.

٣-إنشاء نقابة للمعلمين، بعد الاضراب الذي قاموا به.

٤-تشكل لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور للنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن.

المبحث الثالث

صور الانظمة الديمقراطية في المثلث العربي

ومدى علاقة بعضها ببعض، وأسباب تحولاتها في وقت واحد

المطلب الأول

النظام السياسي في العراق – أسباب التحولات ومسارها

يرى البعض من فقهاء السياسة أن النظام السياسي عبارة عن الكيفية الخاصة بممارسة السلطة داخل الدولة وذلك مع العمل على التركيز على أن مسألة النظم السياسية في هذا المقام تختلف عن بعضها باختلاف ما إذا كانت السلطة تمارسها من ناحية واحدة فردية كانت أو جماعية أو من عدة جهات[٢٢]

ويرى كذلك البعض الآخر أن مضمون النظام السياسي لا يشمل كيفية ممارسة السلطات العامة داخل الدولة فقط بل إنه يشتمل على أمور كثيرة مثل الوسيلة التي من خلالها يتم الوصول للسلطة ومقدار سلطات الحاكم، وعلى ذلك فإن المفهوم الخاص بالنظام السياسي يتحدد بالشكل الذي تتخذه التفرقة بين الحكم وبين المحكومين[٢٣]

وعلى أساس التعريف الثاني من الممكن أن يتم تقسيم النظم السياسية لديمقراطية ولاستبدادية، فنجدها ديمقراطية في حالة ما إذا كان الحكام فيها يستمدون سلطتهم من المحكومين، واستبدادية في حال ما إذا فرض الحكام سلطاتهم المطلقة على المحكومين على اعتبار أن الحكام وكذا الملوك لا يستمدون سلطاتهم من قبل المحكومين بل يستمدونها من قوة عليا هي قوة خارجة عن إدارة البشر.

وما يهمنا في هذا المقام هو تحديد طبيعة النظام السياسي في العراق وكيفية نشوء نظام الحكم فيه وكذلك ما هو الشكل الذي اتخذه فيها وطبيعي أن يظهر ذلك بعد التعرف على إبراز ملامح شكل الدولة والحكومة.

النظام السياسي يوجد في الوقت الذي توجد فيه الدولة وتقوم داخل جماعة معينة من الأفراد وتختلف من إقليم لإقليم آخر، وتلك العوامل توفرت في بلاد الرافدين منذ البدايات التاريخية ولذلك فقد ظهرت فترة الدولة وفيها وصلت لدرجة عالية من التنظيم السياسي لمسائل الحكم.

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن كثير من الملوك خاصة من جاءوا للحكم بالقوة قد حاولوا إضفاء شرعية على حكمهم وذلك من خلال الادعاء أنهم توجوا ملوكاً نتيجة اختيار الآلهة لهم[٢٤]

ومع هذا يبقى السؤال عن كيف خرج النظام الملكي من النظام الديمقراطي؟

وأيضًا لماذا لم تتطور الفكرة الخاصة بالديمقراطية في دولة العراق القديم مع التطور في الحياة والوضوح في الصورة عند الناس عن الأمور الدينية والأمور الدنيوية؟

نجد أن فقهاء وعلماء السياسة اتفقوا على أن السلطة السياسية تنتقل في أطوار الدول من المرحلة الخاصة بالحكم الجماعي والسلطة الجماعة لمرحلة السلطة الفردية وهه المرحلة هي التي تتمتع من خلالها أي يتمتع الحاكم فيها بصورة شخصية، ونجد بأن هذا الانتقال لا يتم مرة واحدة بل إنه يكون من خلال وعبر ظروف يستمدها الحاكم من خلال نفوذه أو من خلال ما يتمتع به من شجاعة أو من خلال حكمة تهيء له الانفراد بالحكم[٢٥]

فالظروف المناخية وكذلك الأحوال الجغرافية والتي بها ومن خلالها تتميز دولة العراق أثر في نشوء أنظمة الحكم وقد ساعدت على أن تقولب شكل نظام الحكم، بمعنى أنها ساعدت على ظهور نظام الحكم الفردي وهو النزام الذي من خلاله ظهر بشكل ديمقراطي وصورة مقنعة، ولم يلبث أن يستبد هؤلاء الحكام في السلطة [٢٦] ونجد بأنه من الطبيعي أن الجماعات الصغيرة في المدن أو النظام الخاص باالحكم الجماعي لا يستطيع أن يواجه الأخطار

الطبيعية أو أن يواجه الكوارث التي تتمثل في الفيضانات وما قد يترتب عليه من بناء للسدود وللقنوات، ولذلك كان من المهم أن تتظافر الجهود وأن تتكاتف لأجل القيام بأعمال مشتركة وإيجاد وسائل مناسبة لذلك(٢٧)

ثانياً: المركزية السياسية و الإدارية:.

من الممكن أن تعتبر المركزية أسلوب من أساليب القيادة وهذه هي التي تعني بالطريقة السياسية التي تحدد شكل السلطة في الدولة، فيتضح فيها الشكل الخاص بالسلطة وذلك يكون داخل كيان الدولة عن طريق المعرفة الخاص بشكل الوسائل المستخدمة في التحقيق لأهدافها فالقوانين وكذلك الأوامر السياسية والإدارية ليست من خلق إرادة واضعيها بل إنها تحتمها الظروف المحيطة

وفي واقع إالأمر نجد بأن التمييز بين الأسلوبين يكمن في مسألة واحدة هي أن المركزية السياسية تعتبر مركز للقوة في الدولة تبسط من خلالها لمظاهر السلطة السياسية الخاصة بها(٢٨)

المطلب الثاني

النظام السياسي في سوريا

أسباب التحولات ومسارها

لقد كثرت التساؤلات في الفترات الماضية عن المستقبل الخاص بالدولة السورية، على الصعيد الاجتماعي والصعيد السياسي وكذلك الصعيد الثقافي، ونحن هنا سنخص بالنقاش موضوع متصلا بتلك هذه الحقول والتي تعتبر اتصال عضوي، وهذا الموضوع هو طبيعة الدولة السورية في المستقبل:

هل هي دولة علمانية؟ أو هل هي دولة دينية؟ أو أنها ستبقى دولة هجينة؟

ولأجل بيان ذلك لا بد من عرض جذور العلمنة المبكرة في سوريا والتي ترتبط بالمشرق العربي، وما هي أسباب فشل تطبيقها.

أسباب فشل العلمنة في سوريا:

لقد بدا فكر العلمن في الفكر العلماني القومي بالظهور في المشرق العربي في الفترة منتصف القرن التاسع عشر وترجم على الأرض من خلال تكوين الجمعيات الفكرية والثقافية، والمركز الرئيسي لتلك النشاطات كانت هي مدينة بيروت (سوريا ولبنان كانتا موحدتين).

وقد تأسست أول جمعية سورية لإحياء الفكر القومي العلماني في العام (١٨٥٧) وسميت الجمعية العلمية السورية، وهذه هي التي تأثرت بقيم وأفكار الثورة الفرنسية نتيجة الدراسة والاحتكاك والبعثات التبشيرية (إبراهيم اليازجي، ومحمد أرسلان، وبطرس البستاني، وفرنسيس المراش) والشكل الخاص بهؤلاء المثقفون وغيرهم، وهي تعد أحد أهم روافع الفكر القومي العلماني، وقد انضم لهذا التوجه لاحقا ضباط قد خدموا في الجيش التركي وقد تأثروا بالثورة الفرنسية وكذلك قد تأثروا بالفكر القومي الألماني إثر فرض سياسة التتريك الإجبارية، ومن هؤلاء مصطفى وصفي، وكذا أمين الحافظ بعد ثورة (١٩٠٩) ونهوض القومية الطورانية، الأمر الذي أجج عوامل نهضة الفكر القومي وبلورته على الأرض، من خلال الانضمام إلى الثورة العربية الكبرى (١٩١٦)، ونيل دول المشرق العربي استقلالها ومن ضمنها سوريا (قلبه) عن الدولة العثمانية. لكن لم يمض عامان من الاستقلال (١٩١٨، ١٩٢٠) إلا وانتدب الفرنسيون سوريا، بعد أن وجهوا لها الضربات المتتالية (ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر)، سواء للصناعات المحلية، أو لتراكم رأس المال (أثره السلبي في نهوض طبقة برجوازية ليبرالية).

وفي ذات الوقت نجد أن الفرنسيون قد حافظوا على البنى القائمة، وهم كذلك قد تحالفوا مع القوى التقليدية التاريخية والراسخة من التجار، ورجال الدين والإقطاع الذين شكلوا السلطة المحلية للانتداب، ولم تختلف الصورة بعد الاستقلال، فهؤلاء من حكم سوريا حتى الوحدة، وعادوا بمرحلة الانفصال.

وسنفرد لكل مرحلة أسباب العجز البنيوي عن بناء دولة علمانية ديمقراطية. ولن ندخل مرحلة الانتداب ومفاعيلها من توزيع طائفي ومذهبي وجغرافي مُدَسْتر بين (١٩٢٠، ١٩٣٦).

فشل في إنجاز المهمات الوطنية:

وسنلج إلى مرحلة الاستقلال والنخبة المسماة زورا "ليبرالية" التي تعاقبت على حكم سوريا، وفشلت في إنجاز المهام الوطنية والحداثوية، ومنها العلمنة، وذلك لأسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية ودينية، أهمها العجز البنيوي لارتباطها العضوي بالسوق العالمية وتبعيتها له، إضافة إلى البنية التجارية الركيكة للمدن وتحالفاتها مع رجال الدين (الكثير منهم تجار وملاك أرض) والإقطاع المسيطر على الاقتصاد ككل (المديني والريفي)، ودور هذا الثلاثي المتجذر في البنية السورية الاقتصادية والسياسية لعقود طويلة.

وبقيت قوانين الأحوال الشخصية خاضعة للشريعة الإسلامية، وبهذا استمرت الدولة الهجينة (حتى الآن) رغم صعود أحزاب علمانية فاعلة آنذاك، ولكن اقتصر فعلها على الحقل السياسي والحكم، وغاب عنها الفعل التنويري، لأنها أرجأت كل مشاريعها التنويرية والحداثية إلى حين وصولها إلى السلطة. ولعل أبرز تلك النخب الحزب القومي السوري، الذي ناضل لتحقيق الحداثة والعلمنة (ضرب مبكرا) والشيوعي، أما حزب البعث، فلم يكن علمانيا، لأنه مزيج من الفكر القومي ذي البعد العلماني ومرتبط بحبل سرة بالتاريخ العربي الإسلامي.

فترة حكم البعث:

ولذا عندما حكم البعث سوريا (١٩٦٣) بانقلاب عسكري، حاول ضرب مواقع القوى الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية المدينية من خلال التأميم، والإقطاع بقوانين الإصلاح الزراعي، والمتحالفين معهم من رجال الدين، وأبقى على البنى القديمة القادرة على إعادة إنتاج المفاهيم التقليدية وحواملها الاجتماعية والثقافية، وعندما سن البعث دساتيره المؤقتة (الثلاثة) لم يجرؤ على فصل الدين عن الدولة، ولم يحدث ثورة أو إصلاحاً على مستوى التشريع بما يختص بقوانين الأحوال الشخصية (الدينية) ولم يخض معركة الحداثة، والعلمنة (كما فعل بورقيبة في تونس)، وإنما دخل بصراع على السلطة والنفوذ والثروة وتجريد القوى المناوئة من مكامن قوتها، وتم ذلك على مراحل، حتى عندما حكم راديكاليو البعث (١٩٦٦، ١٩٧٠) اقتصرت إجراءاتهم الجذرية على التأميم والمواقف السياسية، ولم يفتحوا معركة العلمنة نتيجة ضعف قاعدتهم الاجتماعية وحوامل الحداثة والعلمنة، ولخوفهم أيضاً من القوى المناهضة وتمردها واتهامهم بالكفر. وبالتالي، حافظت "الدولة" على صيغتها الهجينة.

المطلب الثالث

النظام السياسي في لبنان – أسباب التحولات ومسارها

النظام السياسي اللبناني:

يقوم النظام السياسي اللبناني على قاعدتين رئيسيتين هما: الإطار الدستوري الخاص، ومؤسسات سياسية ترتبط بهذا الإطار الدستوري، وتنظيم العلاقة بين هذه المؤسسات على أسس معينة.

أولاً: الإطار الدستوري:

يستند نظام الحكم في لبنان إلى وثيقتين أساسيتين، واحدة مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، وإلى جانب ذلك بعض القواعد العرفية.

الأولى: تتمثل في الدستور الذي أنشأ عام ١٩٢٦م المعدل، والذي وضع زمن الانتداب الفرنسي.

والثانية: تتمثل في ميثاق عام ١٩٢٣م، بعد الاستقلال، والثالثة في بعض القواعد التي استقرت من خلال الممارسة العملية.

دستور عام ١٩٢٦:

قام بوضعه المفوض السامي الفرنسي "الجنرال ساراي" وقدمه كمشروع دستور إلى الحكومة الفرنسية، لكنها رأت أن يتم التصويت عليه في المجلس التمثيلي اللبناني، وهذا ما حدث بالفعل ووافق عليه المجس في ١٩/ مايو/ ١٩٢٦م[٢٩]

وقد جاء هذا الدستور مطابقاً لدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لعام ١٨٧٥م، والذي أعطى لرئيس الجمهورية إختصاصات واسعة بخلاف ما هو مألوف في النظم البرلمانية[٣٠]

ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور، الفصل بين السلطات، إلا أنه لم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة، حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، و[٣١]تكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهالي على إختلاف مللهم إحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية"[٣٢][٣٣]

الحياة السياسية في لبنان ومدى تأثير الطائفية عليها:

تجري الحياة السياسية في لبنان، نتيجة لتفاعل العديد من القوى، التي تشكل العناصر الأساسية التي ترتبط بها سواء نشاطات مجلس النواب فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة، أو نشاطات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، في مواجهة المواقف المختلفة، وإتخاذ القرارات السياسية بشأنها، ويتحكم في الحياة السياسة في لبنان أربعة عناصر رئيسة هي: (رئيس الجمهورية، القيادات الحزبية، القيادات الدينية، ممثلو القوى الاقتصادية).

رئيس الجمهورية:

يعتبر رئيس الجمهورية مركز السلطة الفعلية في الدولة، إذ أن سلطاته لا تقف عند الاختصاصات التي يمارسها وفقاً للدستور، وإنما تتجاوز ذلك كثيراً، سواء فيما يتعلق بعمل مجلس الوزراء أو بعمل مجلس النواب، [٣٤]، ولازالت الحوادث تكرر في هذا الإطار في الحياة السياسية اللبنانية وستكرر في المستقبل، بسبب الطائفية في النظام السياسي اللبناني.

فالرئيس اختياره قائم على أساس طائفي، فكما ذكرنا في السابق، أن الرئيس يجب أن يكون من الطائفية المسيحية المارونية وقلما تجد رئيس جمهورية لا يعمل على تقريب طائفته منه والاعتماد عليها في تسيير أمور الدولة اللبنانية، بعد استقالة الرئيس أميل لحود واختيار الرئيس ميشيل سليمان، فقد حتاج لبنان إلى كل أقطاب العالم ليستطع أن ينتخب رئيس جمهورية.

القيادات الحزبية السياسية:

هناك ثلاث مستويات من القيادات الحزبية السياسية في لبنان، المستوى الأول يضم القيادات الحزبية التي تشارك في الحكومة، وهي تقوم بدور فاعل في إتخاذ القرارات السياسية. المستوى الثاني: يضم القيادات الحزبية التي تقف في مواجهة الحكومة مثله أحزاب المعارضة والمستوى الثالث يضم قيادات الأحزاب الصغيرة ذات الدور الهامشي.

ويعود دور القيادات الحزبية في الحياة السياسية إلى الروابط العائلية والعشائرية والطائفية، فأعضاء مجلس النواب الذين يمثلون أحزاباً سياسية،كثيراً ما يتم انتخابهم بدوافع عائلية طائفية، وليس فقط لميولهم السياسية الحزبية[٣٥][٣٦]

خاتمة:

من خلال دراستنا للبحث وجدنا مدى توسع فجوة التداعيات والصعود الدولي للدول الإقليمية المتوسطة في داخل المنطقة بداية من أفغانستان وحتى دولة لبنان، والتي تشمل بالتالي تركيا وأيضًا إيران، والتداعيات الخاصة بذلك على الإقليم كله، خاصة في حالة عقد شراكة بين القوتين، وكذلك بيان الأثر على المملكة العربية السعودية، والقوة المتوسطة الأخرى في الإقليم.

ومن أجل أن نستطيع فهم الاتصال السياسي من كل جوانبه المختلفة ومن جميع زواياه المتعددة وهي التي تشتمل على كل نواحي الحياة، فيجب علينا أن نحاول أن نفهم جوهر ماهية الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي:

١-ففيه تتألف المدخلات من المطالب التي توجه لهذا النظام.

٢-إضافة للتأييد الذي يحظى به أو يعطى له.

أما النتائج أو المخرجات:

-فكانت عبارة عن بعض أو جملة من المخرجات المبنية على قرارات سياسية يعتمدها النظام باعتباره تجاوب مع المطلب والتأييد الذي يعطى له.

-توجد وظائف لها علاقة بالمدخلات، كالتربية والسياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح الهامة والمختلفة للأفراد والنظم بشكل عام والقيام بعملية تجميع لهذه المصالح واستمرارية العلاقات السياسية.

- توجد كذلك وظائف خاصة تخص المخرجات والنواتج التي تضم عملية صنع القانون والقيام بتطبيعه وعملية التقاضي داخل إطار القضاء.

-وأما بالنسبة لعملية التجنيد السياسي، فإنه يقصد بها اختيار أو تعيين أو إعداد وتحضر المواطنين للقيام بأداء الأدوار والوظائف السياسية، الموجودة في النظام السياسي السائد والمسيطر.

-إضافة لهذا يوجد في النظام السياسي ما يسمى بعملية تجميع المصالح والتي تعني وتهدف للقيام بوضع أنواع السياسات التي تؤدي التوافق والجمع بين احتياجات ومطالب المجموعات والجماعات المختلفة الموجودة داخل النظام السياسي والتي لها مصالح وأهداف خاصة وعامة.

ومن أهم نتائج البحث:

١-التفاعلات بين القوة الإقليمية في المنطقة من الممكن أن تؤدي إلى حدوث نفوذ إيراني تركي سعودي، أمريكي، من أجل إعادة تشكيل المنطقة بصورة كبيرة في الفترة القادمة

٢- بالتالي ستعمل أيضًا المحددات الداخلية والمحددات الإقليمية والمحددات الخارجية على التحديد لأنماط الصراع ولمخرجاته، في ظل بيئة إقليمية ملتهبة والتي تموج بالصراعات المذهبية والطائفية.

التوصيات:

في ظل الصراع الإقليمي، فإننا نجد أنه لا بد من:

العمل على وجود عمليان نوعية مستمرة من الإصلاحات الداخلية وكذلك قيام تحالفات إقليمية من شأنها أن تعوض البنية الإقليمية التي تفككت التي تتمثل في النظام الإقليمي العربي، والذي تحلل الآن لدوائر غير متصلة، والتي يعد أهمها على الإطلاق دائرة الشرق أوسطية.

فهرس المصادر والمراجع:

١- الاتصال ركيزة النظام السياسي، عمر عبد الرحيم نصر الله، مبادئ الاتصال التربوي والانساني

٢- ثروت بدوي –النظم السياسي، ط.دار النهضة العربية، ١٩٧٥

٣-ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط.منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥

٤-سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط.دار وائل للنشر، عمان، ط٣-٢٠٠٦

٥- جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، بيروت، ١٩٥٦

٦-جورج بيردو، المطول في العلوم السياسية، ج٤، ط١

٧-محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة أسيوط، ٢٠٠٥

٨- حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة

٩-صالح جواد الكاظم، ود.علي غالب العاني، الأنظمة السياسية.

١٠- النظام السياسي المتفتح، معن خليل العمر، علم اجتماع المثقفين.

١١-محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات، الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، السياسة الدولية، العدد ١٩٢ ، أبريل ٢٠١٣

١٢-حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول"الربيع العربي"الواقع والآفاق، المجلة ٢٩ ديسمبر، ٢٠١٢

١٣-الربيع العربي، طموحات تجسدت أم أحلام لم تتحقق، موقع العرب اونلاين، ٢٠١٢م.

١٤-ثروت بدوي، النظم السياسي، ط.دار النهضة، القاهرة – ١٩٦٢ ، ج١

١٥- نجيب ميخائيل ابراهيم، مصر والشرق الأدنى، ج١، ص٢٣ ، سامي سعيد الأحمد، السومريون.

١٦-بدر الدين عباس الخصوص، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، ط الأولى، بيروت، ١٩٧٨

١٧-حسين أبو النمل، الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان، مجلة شؤون فلسطينية، العدد، ٥٠،٥١ اكتوبر، نوفمبر، ١٩٧٥

١٨-محمد خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج الأولى، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٢

---

(١) الاتصال ركيزة النظام السياسي، عمر عبد الرحيم نصر الله، مبادئ الاتصال التربوي والانساني، ص٣٠٣-٣٠٨

[٢] ثروت بدوي، النظم السياسية، ط.دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٣

(٣)، تعريف النظام السياسي، النظم السياسية، علي هادي حميدي الشكراوي، جامعة بابل، كلية القانون، كلمة سياسة بالإنكليزيةPolicy وبالفرنسيةPolitique أصلها كلمة يونانية (١Police)وتعني مدينة، ويبدو إن سر

الاشتقاق هو ان كلمة مدينة في اليونان القديمة كانت تشير في الأذهان الى أمر تنظيم العلاقات بين الناس – حكاما ومحكومين – تنظيما يحقق مصلحة الجماعة في ظل المدينة اليونانية القديمة، د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط.منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص٢

(٤) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط.دار وائل للنشر، عمان، ندرلا، ط٣، ٢٠٠٦، ص١٠٢-١٠٣

(٥) (Bandyopadyay , Jayantanuja-، General Theory of International Relations،) Allied publishers Limited، . New Delhi , 1993 ,p.39

(٦) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٧) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، بيروت، ١٩٥٦م، ص١٠٨.

(٨) ثروت بدوي، النظم السياسية، المصدر السابق، ص٣-٤.

(٩) جورج بيردو، المطول في العلوم السياسية، ج٤، ط١، ص٧.

(١٠) G.Burdeau : Trait'e de science politique-، .IV,P.7 . t1

(١١) محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية – المكتب الجامعي الحديث –جامعة أسيوط – ٢٠٠٥ – ص ١٠٣

(١٢) حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، المصدر السابق، ص ١١.

(١٣) صالح جواد الكاظم، وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، المصدر السابق، ص ٦-٧.

(١٤) النظام السياسي المتفتح، معن خليل العمر، علم اجتماع المثقفين، ص٣٢٣

(١٥) مصطلح الرشق ألوسط صكه االسرتاتيجي ألمريبك ألفريدماهان يف عام ١٩٠٢ ،انظر)CR, Koppes : term the of origin the and Gordon General, Mahan Captain Studies East(. »1976 .)Middle»». East Middle «12 :95-9/ :doi/com.tandfonline.www://http abs/1080.10/00263207608700307.#u8o_I_U

(١٦) محمدالسيد سليم، »ضغوط ما بعدالثورات : االنكشاف املتزايدللنظام إلقليمي العريب«، السياسة الدولية، العدد ١٩٢، أبريل ٢٠١٣، ص: ٤٦.

(١٧) عبد اللطيف، حلمي: اقتصاديات دول"الربيع العربي"..الواقع والآفاق،المجلة ٢٩ ديسمبر، ٢٠١٢.

(١٨) تراجع نمو تدفق الحوالات لبلدان «الربيع العربي» إلى ٢.٦ بالمائة، جريدة اليوم، ١٠ ربيع الأول ٢٠١٣.

(١٩) حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول الربيع العربي، الواقع والآفاق، المجلة ٢٩، ديسمبر، ٢٠١٢.

(٢٠) الربيع العربي، طموحات تجسدت أم أحلام لم تتحقق، موقع العرب أونلاين، ٢٠١٢م.

(٢١) ويكبيديا، الموسوعة الحرة، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، محمد الشيوخ، باحث في علم الاجتماع السياسي، الأربعاء ٢٣/٠١/٢٠١٣

(٢٢) شمران حمادي، مبادئ النظام السياسي، القاهرة، ١٩٦٦، ص٩.

(٢٣) ثروت بدوي، النظم السياسي، ط.دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٢، ج١، ص٥.

(٢٤) عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم ، ج٢، ص٢٨ .

(٢٥) ثروت بدوي، النظم السياسي، ج١، ص٢٣.

(٢٦) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي، ص٢٢٦، ص٢٢٨ .

(٢٧) عامر سليمان، فاضل عبد الواحد، عادات وتقاليد، ص٤٣- ص٤٤ .

(٢٨) عادل هاشم علي، الخطاب السياسي، ص١١٢.

(٢٩) Qubain, Crisis in Lebanon, p1.Ziadeh, Syria and Lebanon,p,23

(٣٠) فيليب حتى، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، بيروت، المجلد الثاني، الدار المتحدة للنشر، ط الأولى، بيروت ١٩٧٥، ص ١٤.

٣١

(٣٢) بدر الدين عباس الخصوص، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، ط الأولى، بيروت، ١٩٧٨، ص٢

(٣٣) حسين أبو النمل، الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان، مجلة شؤون فلسطينية، العدد، ٥٠،٥١ اكتوبر، نوفمبر، ١٩٧٥، ص ٤١.

(٣٤) إتفاق الطائف، نفي وثيقة الفرقان الوطني اللبناني، الطائف، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩م

(٣٥) محمد خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج الأولى، الاسكندرية، ط.منشأة المعارف، ١٩٧٢، ص٤٠٠.

(٣٦) عطا محمد صالح، مرجع سابق، ص ١٦١.